

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
مجلس المستشارين - (المادة 100 من الدستور)

أجوبة السيد عبد الإله ابن كيران
رئيس الحكومة

3

"السياسة العامة للحكومة في المجال الفلاحي"

المملكة المغربية



رئيس الحكومة

الأربعاء

22 شعبان 1436

10 يونيو 2015

www.cg.gov.ma

جواب رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران عن السؤال المتعلق ب: "السياسة العامة للحكومة في المجال الفلاحي"

(الأربعاء 22 شعبان 1436 الموافق لـ 10 يونيو 2015)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

- أود بداية أن أشكر أعضاء مجلسكم الموقر على طرح هذا السؤال الذي يهم قطاعا استراتيجيا وحيويا، يساهم بنحو 14% من الناتج الداخلي الخام، ويشكل المصدر الأول للتشغيل ويؤمن مصدر العيش لأكثر من 75% من سكان القرى. كما يتحمل مسؤولية تأمين الأمن الغذائي للمغاربة ويساهم بنسب جد هامة في الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- وكما تعلمون، أولت الدولة، منذ فجر الاستقلال، أهمية كبرى للقطاع الفلاحي، خاصة على مستوى التجهيزات الهيدرولوجية، بفضل سياسة السدود الكبرى التي أسس لها المرحوم الحسن الثاني.
- غير أن القطاع الفلاحي ظل يعاني إكراهات من قبيل ندرة الموارد المائية والتقلبات المناخية، التي تشكل أكبر تحد لهذا القطاع ببلادنا، حيث يُتوقع أن تصبح ثلثي الأراضي غير قابلة للاستغلال الفلاحي بحلول 2050، يضاف إليها تعدد وتعدد الأنظمة العقارية وصغر المساحات المستغلة فلاحيا وكذا المشاكل المرتبطة بتنافسية الفلاحة الوطنية.
- ولتعزيز مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني واندماجها في الأسواق الوطنية والدولية، تعزيز مساهمتها في النمو والحد من الفقر، اعتمدت بلادنا، كما تعلمون، مخطط المغرب الأخضر.
- وللتذكير، فإن هذا المخطط يقوم على دعامين أساسيين، تهم الأولى الفلاحة العصرية وتشتمل على 946 مشروعا بتكلفة استثمارية تناهز 75 مليار درهم، مموله أساسا من طرف الخواص، وتهم الثانية الفلاحة التضامنية وتضم 545 مشروعا تخص صغار الفلاحين بتكلفة استثمارية تناهز 25 مليار درهم، مموله أساسا من قبل الدولة، إضافة إلى المشاريع الأفقية التي يفوق غلافها الاستثماري 40 مليار درهم.
- وعلى المستوى التنفيذي والإجرائي، يعتمد هذا المخطط على استراتيجية تتمحور حول 16 مخطط فلاحية جهوي، صيغت وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومؤهلات كل جهة، وعلى 19 عقد - برنامج وُقعت مع التنظيمات البين مهنية، وتهم جل السلاسل الانتاجية النباتية (كالحبوب والسكر والحوامض والبدور والزيتون والبواكر والأشجار المثمرة والتمور

- والاركان والزعفران والنباتات الزيتية والارز والورد العطري والزراعة البيولوجية) و السلاسل الانتاجية الحيوانية (كالحليب واللحوم الحمراء وتربية الدواجن وتربية الإبل وتربية النحل).
- وقد سخرت الحكومة الدعم والموارد اللازمة لتحقيق أهداف هذا المخطط، وعملت على تسريع وتيرة إنجازه، مما مكن من تحقيق نتائج مهمة.
- وسأتطرق في ما يلي إلى بعض التدابير المتخذة لتطوير القطاع الفلاحي وجعله رافعة لتنمية العالم القروي.

أولاً: العمل على تنمية سلاسل الإنتاج

أ. تنمية السلاسل الانتاجية النباتية

السيد الرئيس،

- يروم البرنامج التعاقدي، بالنسبة لسلسلة الحبوب، ضمان محصول قدره 70 مليون قنطار، خلال موسم عادي، على مساحة 4,2 مليون هكتار، وذلك بتقليص المساحة المخصصة للحبوب بـ 20% وزيادة المردودية بـ 50%، مما سيمكن بحول الله من تغطية حوالي 63% من الاستهلاك الداخلي.
- وفيما يخص قطاع السكر، يهدف البرنامج التعاقدي 2013 - 2020، إلى تحقيق إنتاج يصل إلى 856 الف طن، أي 62% من الحاجيات الداخلية في أفق 2020، عوض 35% حالياً.
- يهدف العقد - برنامج الخاص بقطاع الزيوت الغذائية إلى الرفع من المردودية والقدرة التنافسية لسلسلة الحبوب الزيتية، خاصة نوار الشمس والكولزا، لتغطية 20% من الحاجيات الداخلية للاستهلاك في أفق 2020 عوض 1% حالياً.
- كما يهدف البرنامج التعاقدي المتعلق بسلسلة الزيتون إلى رفع الإنتاج إلى 2,5 مليون طن في أفق 2020 وتحسين الاستهلاك الداخلي الفردي من زيت الزيتون إلى 4 كلغ في السنة عوض 2 كلغ وزيتون المائدة إلى 5 كلغ في السنة عوض 3 كلغ، وكذا الرفع من الصادرات إلى 120 الف طن من زيت الزيتون و150 الف طن من زيتون المائدة.
- وبالنسبة للخضر والفواكه، فإن الإنتاج الوطني يفي بمجموع حاجيات الاستهلاك المحلية، كما يواجه جزء منه للتصدير.

ب. تنمية السلاسل الانتاجية الحيوانية

- وفيما يخص سلاسل الإنتاج الحيواني، ركز المخطط على تأهيلها وتنظيمها في إطار بينمهي يضم كافة مكونات كل سلسلة بهدف الرفع من الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء والبيض والحليب والبيض.
- وبرسم سنة 2014 فقد بلغ انتاج الحليب 2.3 مليار لتر أي 90 % من الحاجيات الداخلية للاستهلاك، وإنتاج اللحوم الحمراء 490 ألف طن، أي 98% من الحاجيات الداخلية للاستهلاك و534 ألف طن من اللحوم البيضاء و5 مليار وحدة من البيض أي 100 % من الحاجيات الداخلية للاستهلاك.

ثانيا. تشجيع الفلاحة بشقيها العصرية والتضامنية:

أ. دعم الفلاحة العصرية بتشجيع التجميع الفلاحي

السيد الرئيس،

- لقد وضعت الحكومة الإطار القانوني لعملية التجميع الفلاحي التي تعتبر وسيلة ناجعة للاستفادة من فوائد نظام الإنتاج على نطاق واسع والولوج إلى أسواق مضمونة توفر للفلاحين الصغار أسعار محددة ومحفزة وتسهل التمويل ونقل الخبرات واحترام معايير الجودة اللازمة (القانون رقم 04-12).

ب. تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الفلاحة التضامنية:

- أما بخصوص الفلاحة التضامنية، والتي تهتم صغار الفلاحين، فيتم حاليا تنفيذ نحو 542 مشروعا فلاحيا، أي 90% من المشاريع المبرمجة في أفق 2020، بغلاف قدره 14.67 مليار درهم على مساحة تتجاوز 784 الف هكتار لفائدة أكثر من 771 الف مستفيد.
- وقد أسفر إنجاز هذه المشاريع، إلى غاية أواخر فبراير 2015، عما يلي:
 - ✓ غرس نحو 252 الف هكتار تهتم حوالي عشرين سلسلة إنتاج،
 - ✓ بناء 188 وحدة لتثمين المنتج، تهتم وحدات استخلاص زيت الزيتون ومحطات التنقية والتلفيف ومراكز جمع الحليب ...
 - ✓ الإعداد الهيدروفلاحي على مساحة 75.266 هكتار، همت بناء وصيانة السواقي والحوازج الوقائية والخطارات والآبار ونقط الماء .
 - ✓ تحسين المراعي على مساحة 10.950 هكتار.
 - ✓ احداث 351 نقطة لتجميع المياه.
 - ✓ تنظيم دورات تأهيلية وتأطيرية لفائدة الفلاح والمرأة القروية والتعاونيات.

ثالثاً: تعبئة الأراضي الفلاحية عن طريق الشراكة

السيد الرئيس،

- لقد تم منذ أبريل 2013، اعتماد منهجية جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الفلاحي، تنبني على إطلاق طلبات عروض متتالية كلما توفروا عقاري جاهز وتبسيط دفتر التحملات الخاص بهذه العملية وتخفيف بنوده. وتم كذلك تقليص المدة الفاصلة بين الاعلان عن طلب العروض وتسليم الضيعات للشركاء من سنة ونصف إلى 5 اشهر ونصف.
- وقد تم، في إطار هذه المقاربة، إسناد 265 مشروعاً أي ثلث عدد المشاريع المسندة في إطار الشراكة منذ انطلاقتها.
- وتم لأول مرة إطلاق طلب عروض للكراء طويل الأمد (17 سنة قابلة للتجديد عوض سنة واحدة)، شمل 1.900 هكتار من القطع الأرضية الصغيرة (أقل من 10 هكتار في البور و5 هكتارات بالمناطق السقوية) و 872 مشروعاً.
- وتهدف هذه العملية لملاءمة العرض مع حاجيات صغار الفلاحين والمقاولات وتأهيلهم للحصول على منح الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية وتنفيذ استثمارات مستدامة.
- وفي نفس الإطار، تم إطلاق أول طلب عروض حول أراضي الجموع في إطار عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، هم 16 مشروعاً على مساحة 4739 هكتاراً. وتم كذلك إطلاق طلب عروض أول حول أراضي الأحباس، هم 6 مشاريع على مساحة تقدر ب 341 هكتاراً، ستليه طلبات عروض أخرى بحول الله.

رابعاً. تثمين تحويل وتسويق المنتجات المجالية:

1. إحداث أقطاب للصناعات الفلاحية:

السيد الرئيس،

- لقد تمت برمجة إحداث 6 أقطاب للصناعات الفلاحية بكل من مكناس وبركان وسوس والغرب والحوز وتادلة، بهدف الرفع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي محلياً، من خلال تثمين المنتوجات الفلاحية وتطوير الصناعات الغذائية وتقوية تنافسية المقاولات ودعم الاستثمارات في هذا المجال.
- وستضم تلك الأقطاب فضاءات لتحويل وتلفيف وتثمين المنتوجات الفلاحية ومحطات لوجيستية وخدمانية وكذا شبك وحيد لتسهيل التصدير.

- وقد تم إنجاز قطبي مكناس وبركان، فيما يجري إنجاز أشغال قطب تادلة. كما يجري إتمام الدراسات بالنسبة لباقي الأقطاب.

2. إنشاء مراكز لوجستية وتجارية للمنتجات المجالية:

- تشتمل هذه المراكز على مناطق التخزين والمستودعات ومناطق التحميل والتفريغ وصالة عرض تجارية للمنتوجات المجالية ووحدات التثمين وبنائيات إدارية. وقد تمت إقامة مركزي مكناس والحسيمة وهما في طور التجهيز، فيما سيشرع قريبا في إنشاء مركز أكادير بحول الله.

3. برنامج تأهيل التجمعات المهنية العاملة في مجال المنتجات المحلية:

- هم البرنامج الأول دفعة من 203 تعاونية فيما يشمل البرنامج الثاني 144 مجموعة ممثلة ل 20 سلسلة للإنتاج موزعة على مختلف ربوع المملكة.

4. تحسين التسويق على الصعيد الوطني:

- لقد مكن "برنامج مواكبة الولوج إلى المراكز التجارية الكبرى والمتوسطة" من تسجيل 100 تعاونية منتجة للمنتوجات المجالية في هذه المراكز، ممثلة لأزيد من 200 منتوج في مجالات التغذية والتجميل.

5. تنمية التجارة الإلكترونية للمنتوجات المجالية:

- تم إنشاء مواقع بيع عبر الإنترنت لفائدة 8 مجموعات منتجة للمنتوجات المجالية تضم 60 تعاونية و2.600 فلاح، مما سيمكنهم من تسهيل ترويج منتجاتهم.

6. تحسين التسويق على الصعيد الدولي:

- تم تنظيم مشاركة 77 مجموعة منتجة للمنتوجات المجالية تمثل 450 تعاونية، في العديد من المعارض الدولية، كالمعرض الدولي للفلاحة بباريس والمعرض الدولي للتغذية بأبوظبي والمعرض الدولي للفلاحة في الغابون والأسبوع الأخضر ببرلين.
 - وختاما، فإن الحكومة ستواصل بحول الله تعبأة الوسائل اللازمة من أجل مواصلة تنمية القطاع الفلاحي واتخاذ الإجراءات المناسبة للتغلب على مختلف الإكراهات التي يواجهها هذا القطاع حتى يتسنى بلوغ الأهداف المرسومة.
 - كما ستولي أهمية خاصة لتأطير الفلاحين الصغار وتسهيل ولوجهم إلى التمويل، وتثمين المنتجات الفلاحية، خاصة من خلال إنعاش الصناعات الغذائية.
- والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

